٩

التعليم الجامعي بين قيود الواقع وسيناريو المستقبل

رؤية في الإصلاح والتطوير

أ.م.د. صبيح كرم زامل الكناني
كلية السلام الجامعة – بغداد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

ملخص البحث

ان الحديث عن واقع المؤسسة الجامعية لابد ان يتناول ركود الجامعات التي تُشكل قاطرة التنمية لمؤسسات المجتمع، فأصبح هناك فجوة ما بين التعليم الجامعي وخطط التنمية المجتمعية، والتي تنبثق أساسًا من إعداد الموارد البشرية المدربة والمؤهلة ضمن اختصاصات متنوعة، ومستويات تأهيل متعددة؛ لسد احتياجات المجتمع من الموارد البشرية المتخصصة على وفق حاجاته،

إن إصلاح التعليم الجامعي يمثل احد العوامل الاساسية في عملية إصلاح المجتمع وتحديثه، نظرًا للدور المهم الذي يقوم به التعليم الجامعي في بناء المجتمع ومؤسساته المتنوعة، فضلا عن ان المجتمع ومستقبله مرتبط بنوعية التعليم الجامعي الذي لابد أن يكون وفقًا لخطط المجتمع التنموية، ملبيا لاحتياجاته، وعاملاً فاعلاً في تطويره وتقدمه، لأنه يمثل الركيزة الأساسية في تهيئة قوة العمل المدربة التي تلبي احتياجات التنمية وسوق العمل، ومن خلاله يتم تهيئة أجيال قادرة على التواصل مع العالم، والتعامل مع مستجداته بفاعلية واقتدار، ومن ناحية أخرى يُسهِم التعليم الجامعي في بناء الهوية الوطنية وتأصيلها، لذلك فإن دول العالم المتقدمة لا تتوانى في دق ناقوس الخطر عندما يصل الخلل والضعف إلى منظومة التعليم الجامعي، لتصبح عملية الإصلاح همًّا وطنيًّا جامعًا، لا مهمة مؤسساتيّة، بغية تحديد الإجراءات اللازمة لإصلاح مخرجات تلك المنظومة.

هدف البحث:

تتلخص اهداف البحث في

١- التعرف على واقع التعليم الجامعي وازماته ورؤية العالم المتقدم للإصلاح من خلال الإعلان العالمي للتعليم العالي

٢- تحديد معالم سيناريو الستراتيجية الوطنية للإصلاح والتطوير

الاستنتاجات

لا يمكن تجاهل دور التعليم الجامعي وما يقدمه للمجتمع من مهارات وقدرات تلبي حاجة المؤسسات.

التوصيات:

تطوير المعرفة ونشرها من خلال البحث وتوفير الخبرة ذات الصلة، كجزء من خدمتها للمجتمع، لمساعدة المجتمعات في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

تعزيز وتطوير البحث في جميع المجالات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية، و الإنسانية والفنون الإبداعية.

Abstract

Talking about the reality of the university institution must address the stagnation of universities, which constitute the locomotive of development for community institutions, so there has become a gap between university education and community development plans, which mainly stem from the preparation of trained and qualified human resources within a variety of specializations and multiple qualification levels. To meet the needs of society in terms of specialized human resources according to its needs.

The reform of university education represents one of the basic factors in the process of community reform and modernization, given the important role that university education plays in building society and its various institutions, in addition to the fact that society and its future are linked to the quality of university education, which must be according to the community's development plans, meeting its needs, and a factor Active in its development and progress, because it represents the main pillar in creating a trained workforce that meets the needs of development and the labor market, Through it, generations are prepared capable of communicating with the world, and dealing with its developments effectively and competently, and on the other hand, university education contributes to building and consolidating national identity, so the developed countries of the world do not hesitate to raise the alarm when the imbalance and weakness reach the university education system, to become The reform process is an overarching national concern, not an institutional task, in order to define the necessary measures to reform the outcomes of that system.

الفصل الاول

مشكلة البحث

التعليم والتدريب والتأهيل الذي تقدمه الجامعات من أجل إعداد الإفراد للعمل وتأهيلهم في مختلف قطاعات الانتاجية والخدمية هدف رئيس في غاية الأهمية، فتعليم الجيل القادم من الأمة أمر يتطلب أقصى درجات العناية والاهتمام.

لابد ان تسبق الجامعة الشباب فيما يتوقعونه منها، أو ما تسهم به الجامعات من ادوار واضحة في المجتمع. اذ تقع على الجامعة مسؤولية التفكير كيف يمكن للتعليم العالي أن يغير المجتمع بما يتجاوز تشكيل الأفراد. مع ارتفاع الرسوم الدراسية، وإلقاء الجامعات في منافسة شديدة متزايدة للطلبة والموظفين، الذين أصبح دورهم الثقافي والمدني أكثر أهمية من أي وقت مضى. الآن تحتاج الجامعات إلى إثبات أنها تفعل أكثر من مجرد تعليم الطلبة وحصولهم على الشهادة.

أن مشاركة الأفراد النشطة في المنظمات والنوادي والمجتمعات التي يتكون منها المجتمع المدني تساعد في تعزيز الثقة والرفاهية فضلا عن ضرورتها في تشكيل مجتمع ديمقراطي متناغم. يجب التركيز بشكل أكبر على مدى فعالية التعليم الجامعي في مهمته الأساسية في إعداد الطلاب ليصبحوا مواطنين فاعلين ومؤثرين في المجتمع.

إن القضية المركزية للتعليم الثانوي هي المساهمة في تحسين جودة التعليم العالي، فالجامعات على مر التاريخ لها مكان الصدارة في المجتمع كونها بيوت الخبرة ومركز الإشعاع لكل ما هو جديد في الفكر والمعرفة والمكان الملائم لانطلاق آراء العلماء والفلاسفة ورواد الإصلاح والإبداع والتميز. فضلاً عن كونها المؤسسة الاجتماعية التي تؤثر في الوضع الاجتماعي المحيط بها وتتأثر به فهي مصنع لإعداد وتدريب القيادات الفنية والمهنية والسياسية والفكرية ومن هنا كان لكل جامعة رؤيتها ورسالتها وأهدافها التي تعمل من اجل تحقيقها.

في ضوء ما يمر به التعليم الجامعي من تحديات وما مطلوب منه ان يقدمه من خدمات تلبي حاجة وتطلعات المجتمع وما يعانيه من قيود في محدودية الإمكانيات، وهرمية المستويات الإدارية، ومحدودية الصلاحيات التي تمنح للقيادات الإدارية والعاملين. أصبح اليوم يشكل عائقاً أمام الطموحات التنموية والإصلاحية بل بات عبئاً لم يكن بالإمكان تحمل تكاليفه وتبعاته ولهذا كان من المناسب العمل على بناء مؤسسات جامعية عصرية متمكنة تعتمد نظاماً يمكنها من الإصلاح والتطوير.

ان مشكلة البحث تكمن في تسليط الضوء على واقع التعليم الجامعي وسيناريو المستقبل ضوء رؤية وطنية في الإصلاح والتطوير.

أهمية البحث

التعليم الجامعي هو أكثر مفهوم مستوى عال في عملية التعليم و التعلم؛ إنه عنصر حاسم في التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم. فهو لا يوفر فقط

المهارات عالية المستوى اللازمة لكل سوق عمل ولكن أيضًا التدريب الأساسي للمعلمين والأطباء والمهندسين ورجال الأعمال والعلماء واعداد كبيرة من الموظفين الآخرين. إن هؤلاء الأفراد المدربين هم الذين يطورون القدرات والمهارات التحليلية التي تقود الاقتصاد المحلي نحو الازدهار، وتدعم المجتمع المدني، وتعلم الأطفال، وتقود الحكومات الفعالة، وتتخذ قرارات مهمة تؤثر على مجتمعات بأكملها.

ان وجود أشخاص يمتلكون المعرفة أمر حيوي في عالم اليوم، مع الآثار المتقاربة للعولمة، والأهمية المتزايدة للمعرفة كمحرك رئيسي للنمو، وثورة المعلومات والاتصالات. اذ أصبح تراكم المعرفة وتطبيقها عاملين رئيسيين في التنمية الاقتصادية وأصبح بشكل متزايد في صميم الميزة التنافسية للبلد في الاقتصاد العالمي. كما وأدى الجمع بين زيادة قوة الحوسبة، وتناقص أسعار الأجهزة والبرامج، وتحسين التقنيات اللاسلكية والأقمار الصناعية، وخفض تكاليف الاتصالات، إلى إزالة الحواجز المكانية والزمنية للوصول إلى المعلومات وتبادلها.

يعد التعليم الجامعي من المقومات الرئيسة للدولة العصرية لذلك تحرص دول العالم على إنشاء الجامعات وتعمل على تطويرها من وقت لآخر لقناعتها بأهمية الدور الذي يؤديه التعليم الجامعي في نقل الدول إلى مراحل متقدمة من النمو. (ضاحي، ٢٠٠٩: ١١٣)

إن الجامعة عليها أن تسهم بوظائف أساسية كنقل المجتمع من التخلف إلى الحداثة ونقل الاتجاهات والمهارات العلمية من مجتمع لآخر ومن جيل إلى جيل وبذلك تعمل على إنماء المعرفة العلمية وتنمية روح البحث الأكاديمي وترسيخ القيم الخلقية في إفراد الأجيال القادمة وتطوير قابليات الطلبة وقدراتهم وتعزيز شخصياتهم العلمية والوطنية. (Michael,1970: 98).

إن مستقبل الأجيال هو الركن الأساس للنهوض بواقع المجتمع، وبلوغ التنمية المجتمعية مرهون بعمليات إصلاح وتطوير وتحديث التعليم الجامعي، فإذا ما تخلفت الجامعات عن ما يجري في العالم من تقدم وتطور وتحديث فإن ذلك سيؤدي بالمقابل إلى تخلف المنظومة المجتمعية.

وصفت دراسة البنك الدولي الأخيرة العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي جامع. وكيف أن ٢٤ دولة نامية اندمجت بشكل وثيق في الاقتصاد العالمي وشهدت نموًا اقتصاديًا أعلى، وانخفاض معدل الفقر، ارتفاع متوسط الأجر، وزيادة حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين النتائج الصحية. اذ رفعت هذه الدول في وقت واحد معدلات مشاركتها في التعليم العالي. والواقع أن البلدان التي استفادت أكثر من الاندماج مع الاقتصاد العالمي حققت أكبر زيادات ملحوظة في المستويات التعليمية. فضلا عن ان هناك أدلة متزايدة على أن التعليم الجامعي، من خلال دوره في تمكين الدوائر المحلية، وبناء المؤسسات، ورعاية الأطر التنظيمية

وهياكل الحوكمة المواتية، يشكل أمرا حيويا لجهود البلد لزيادة رأس المال الاجتماعي وتعزيز التماسك الاجتماعي، وهو ما يثبت أن يكون محددًا مهمًا للنمو الاقتصادي والتنمية.(www.educationalpath-waysinternational.org)

تكمن أهمية البحث كونه يتناول مسألة في غاية الأهمية، وهي إصلاح التعليم الجامعي، الذي ينمي ويطور قدرات ومهارات الفرد، بالشكل الذي يؤهله للإسهام في بناء وطنه، وهو العامل الرئيس للبناء في مختلف المجالات ويعد الاستثمار في الموارد البشرية أساساً لحالات النهوض والتطور لذلك فان المهمة التي يضطلع بها قطاع التربية والتعليم العالي تبدو على قدر واسع من الأهمية نظرا لأهمية ودور هذا القطاع في توفير المعرفة وتلبية الاحتياجات المحلية والدولية من الموارد البشرية المتخصصة اللازمة في ظل التحديات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية (الإستراتيجية الوطنية، ٢٠١٢: ٥)

إن الحاجة إلى إصلاح التعليم الجامعي لا تنقضي بابتكار نظرية أو مجموعة نظريات تجدد ممارسة التعليم وتقوّم عناصره، إنما يتم ذلك من خلال ربطه باحتياجات المجتمع والتنمية.

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى:

التعرف على واقع التعليم الجامعي وازماته والرؤية العالمية للإصلاح والتطوير على وفق الإعلان العالمي للتعليم العالي

تحديد معالم سيناريو الاستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم الجامعي

تحديد المصطلحات

التعليم الجامعي: إجمالي المعارف والمهارات العامة والمتخصصة التي تمكن الخريجين الجامعيين من حل المشكلات التي يواجهها في الصناعة أو إجراء البحث العلمي أو العمل التربوي في مجال المعرفة المتخصصة التي اكتسبها.

سيناريو التحول الجذري: هو السيناريو الذي يحمل مستقبلا فاعلا لجميع عناصر منظومة التعليم الجامعي الذي ينطلق من منطلقات فكرية وتطبيقية منها توقع حدوث إعادة صياغة جذرية لمنظومة التعليم الجامعي وتطوير البناء المؤسسي للعلم والتكنولوجيا وشيوع الديمقراطية وإطلاق الحريات وأسلوب اتخاذ القرارات بموجب أسس علمية والتعامل مع السوق الحر كواقع حال. (ضاحي، ٢٠٠٩: ١٩٣)

الإصلاح الإداري: لقد عرف في مؤتمر الإصلاح الإداري للدول النامية الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة في ١٩٧١ بأنه: الاستخدام الأمثل المدروس للسلطة والنفوذ لتطبيق أهداف جديدة على نظام إداري ما، من أجل تغيير أهدافه و بيئة إجراءاته بهدف تطويره لتحقيق أهداف تنموية) «عبد الهادي،١٩٧٢: ٩٨)

الاصلاح والتطوير: اعتماد استراتيجية متكاملة لحل المشاكل التي يعاني منها التعليم الجامعي، باعتماد معايير دولية تشمل جميع مفاصل التعليم العالي من اجل تنمية المهارات والقدرات التي يمتلكها الإفراد

والعمل على توظيفها في سوق العمل.

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي

اولا: أزمة التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين.

هناك طلب غير مسبوق وتنوع كبير في التعليم العالي، فضلا عن زيادة الوعي بأهميته الحيوية للتنمية الثقافية والاقتصادية، وبناء المستقبل، الذي يجب أن يكون فيه الشباب مجهز بمهارات ومعارف ومثل جديدة. يشمل التعليم العالي «جميع أنواع الدراسات أو التدريب أو التدريب للبحث في مستوى ما بعد المرحلة الثانوية، المقدم من الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى التي تمت الموافقة عليها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل سلطات الدولة المختصة».

يواجه التعليم العالي في كل مكان تحديات كبيرة وصعوبات تتعلق بالتمويل، وإنصاف الشروط عند الوصول إلى الدراسة وأثناءها، وتحسين تطوير الموظفين، والتدريب القائم على المهارات، وتعزيز الجودة في التدريس والبحث والخدمات، وأهمية البرامج، وامكانية توظيف الخريجين، وإبرام اتفاقيات تعاون فعالة والوصول العادل إلى فوائد التعاون الدولي. وفي الوقت نفسه، يواجه التعليم العالي تحديات من خلال الفرص الجديدة المتعلقة بالتقنيات التي تعمل على تحسين الطرق التي يمكن من خلالها إنتاج المعرفة وإدارتها ونشرها والوصول إليها والتحكم فيها. وكيفية ضمان الوصول العادل إلى هذه التقنيات على جميع مستويات أنظمة التعليم، اذ هذه الجوانب مجتمعة شكلت فجوة بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالحصول على موارد للتعليم العالي والبحث، الموارد المالية التي اصبحت ضخمة بالفعل، فضلا عن كونها فترة زيادة التركيز الاجتماعي والاقتصادي والفرق الأكبر في الفرص التعليمية داخل البلدان، بما في ذلك في بعض الدول الأكثر ثراءً بدون مؤسسات التعليم العالي والبحث الكافية التي توفر كتلة من الأشخاص المهرة والمتعلمين، لا يمكن لأي بلد أن يضمن التنمية الحقيقية والمستدامة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لا يمكنها تقليل الفجوة التي تفصلها عن البلدان الصناعية المتقدمة. - التشغيل والتكنولوجيات الجديدة يمكن أن توفر فرصًا جديدة لتخفيف هذه الفجوة أعطى التعليم العالي دليلاً وافياً على قابليته للبقاء على مر القرون وقدرته على التغيير وإحداث التغيير والتقدم في المجتمع. نظرًا لنطاق ووتيرة التغيير، أصبح المجتمع قائمًا على المعرفة بشكل متزايد بحيث أصبح التعليم العالي والبحث الآن بمثابة عناصر أساسية للتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمستدامة بيئيًا للأفراد والمجتمعات والأمم. وبالتالي فإن التعليم العالي نفسه يواجه تحديات لا يمكن التغلب عليها ويجب أن يشرع في التغيير الأكثر جذرية والتجديد الذي يتطلبه من أي وقت مضى، حتى يتسنى لمجتمعنا، الذي يمر حاليًا بأزمة قيم عميقة، تجاوز مجرد الاعتبارات

الاقتصادية ودمج أبعاد أعمق من الأخلاق و من أجل توفير حلول لهذه التحديات والشروع في عملية إصلاح متعمق في التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، عقدت اليونسكو مؤتمرًا عالميًا حول التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل. في إطار التحضير للمؤتمر، أصدرت اليونسكو، في عام ١٩٩٥، ورقة سياسة التغيير والتنمية في التعليم العالي. إن الإعلانات وخطط العمل التي اعتمدوها، والتي تحافظ كل منها على خصوصيتها، يتم أخذها في الاعتبار في هذا الإعلان – كما هو الحال في عملية التفكير بأكملها التي تم إجراؤها من خلال التحضير للمؤتمر العالمي – ومرفقة به.

إن ضمان جودة التعليم العالي هو اتجاه يمثل استجابة كافية للمجتمع التعليمي لتحديات عولمة التعليم، ويرتبط بزيادة عدد الطلبة والمؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة، مع ظهور التقنيات التعليمية الجديدة.، وزيادة استقلالية الجامعات وانفتاحها على المجتمعات المحلية والمجتمع ككل، فضلا عن المشكلات المتعلقة بتمويل التعليم العالي واستخدامه المناسب لتلبية الاحتياجات الاجتماعية.

إن الأساس لبناء أنظمة جامعية للجودة هو معايير وتوصيات الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، اذ يتم التركيز بشكل خاص على ضرورة إدخال ثقافة جديدة للجودة، مسؤولية جميع المشاركين في العملية التعليمية عن النتائج النهائية ويعد التعاون الدولي أداة مهمة لضمان الجودة لأنه يوجه الجامعات لإظهار معايير عالية لجميع الشركاء.

اذن لابد من تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في جودة التعليم، وتمييز العملية التعليمية ونتائجها ونظام التعليم. تشمل الخصائص الداخلية لجودة التعليم ما يلي:

– جودة البيئة التعليمية (الفعالية التكنولوجية لإدارة العملية التعليمية، وكفاءة العمل العلمي والمنهجي، ودعم الموارد للعملية التعليمية، وإمكانات الموظفين، وما إلى ذلك)؛

– جودة تحقيق العملية التعليمية (الطابع العلمي وإمكانية الوصول إلى المحتوى التعليمي، وإتقان المعلم التربوي، وفعالية الوسائل التعليمية، وجودة الأدلة والكتب المدرسية، وتلبية الاحتياجات المختلفة، وما إلى ذلك)؛

– جودة نتائج العملية التعليمية (مستوى الإنجازات الأكاديمية للخريجين، وكفاءتهم، وتنمية التفكير النقدي، والثقافة العامة والتواصلية، ودرجة التكيف الاجتماعي).(Tatiana,2017)

ثانيا: الإعلان العالمي للتعليم العالي

تناول الاعلان العالمي للتعليم العالي مجموعة من المؤشرات التي يجب العمل بها لإصلاح منظومة التعليم العالي وهي:

١. يجب أن يكون التعليم العالي متاحًا للجميع بالتساوي على أساس الجدارة، وفقًا للمادة ٢٦,١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونتيجة لذلك، لا يمكن قبول أي تمييز في منح الوصول إلى

التعليم العالي على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الفروق الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الإعاقة الجسدية.

٢. يجب الحفاظ على المهام الأساسية لأنظمة التعليم العالي (لتعليم وتدريب وإجراء البحوث، على وجه الخصوص، للمساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع وتحسينه)، وتعزيزها وتوسيع نطاقها، أي لتأهيل الخريجين المؤهلين تأهيلاً عالياً والمواطنين المسؤولين ولتوفير الفرص للتعلم العالي والتعلم طوال الحياة. فضلا عن ذلك، اكتسب التعليم العالي دورًا غير مسبوق في مجتمع اليوم، كعنصر حيوي للتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكأداة لبناء القدرات الذاتية، وتوطيد حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والديمقراطية والسلام، في سياق من العدالة. من واجب التعليم العالي ضمان أن تكون قيم ومثل ثقافة السلام سائدة.

٣. يجب على مؤسسات التعليم العالي بمنتسبيها وطلبتها الحفاظ على وظائفهم وتطويرها، من خلال ممارسة الأخلاق والرصانة العلمية والفكرية في أنشطتها المختلفة. فضلا عن تعزيز وظيفتهم النقدية والتطلعية من خلال التحليل المستمر للاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الناشئة، مع التركيز على البث والتحذير والوقاية. لهذا، يجب أن يتمتعوا بالاستقلال الأكاديمي الكامل والحرية، في حين أنهم مسؤولون بالكامل وخاضعون للمساءلة تجاه المجتمع.

٤. يجب إعادة تقييم مدى ملاءمة التعليم العالي من حيث التوافق بين ما تتوقعه المؤسسات وما تقدمه الجامعات من نوعية مخرجاتها، ولهذا يجب على المؤسسات أن تبني توجهاتها طويلة المدى على المطالب المجتمعية و الاحتياجات، بما في ذلك احترام الثقافات وحماية البيئة. فضلا عن الاهتمام بتنمية المهارات والمبادرات الريادية.

٥. التعليم العالي جزء من نظام سلس يبدأ بالطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي ويستمر طوال الحياة. يجب أن تكون مساهمة التعليم العالي في تطوير نظام التعليم الجامع وإعادة ربطه بجميع مستويات التعليم، ولا سيما مع التعليم الثانوي الذي يجب أن ويسهل الوصول إلى التعليم العالي وكذلك تقديم التدريب في الخارج وإعداد الطلبة للحياة الفاعلة.

٦. يعد تنويع نماذج التعليم العالي وأساليب ومعايير التوظيف أمرًا ضروريًا في كل من الطلب، ولإعطاء الطلبة الأرضية الخلفية الصارمة والتدريب الذي يتطلبه القرن الحادي والعشرون. يجب أن يمتلك المتعلمون نطاقًا مثاليًا من الاختيار واكتساب المعرفة والدراية من منظور مدى الحياة، بناءً على نقاط الدخول والخروج المرنة داخل النظام

٧. الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد، يجب أن يشمل جميع وظائفه وأنشطته: التدريس والبرامج الأكاديمية، والبحث والمنح الدراسية، والتوظيف، والطلبة، والبنية التحتية والبيئة الأكاديمية. ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقدم المعرفة من

خلال البحث. و إعادة صياغة المناهج بحيث تتجاوز إتقان الإدراك المعرفي البسيط للتخصصات وتشمل اكتساب المهارات والكفاءات و قدرات الاتصال والتحليل الإبداعي والنقدي والتفكير المستقل والعمل الجماعي في سياقات متعددة الثقافات.

٨. إن سياسة تطوير الموظفين هي عنصر أساسي لمؤسسات التعليم العالي، لابد من وضع سياسات واضحة فيما يتعلق بأساتذة التعليم العالي، لتحديث مهاراتهم وتحسينها، مع تحفيزهم للاستمرار والابتكار في المناهج وطرائق التدريس والتعلم، وان يكونوا بوضع مهني ومالي مناسب، والتميز في التدريس بالبحث، مما يعكس الأحكام المقابلة للتوصية المتعلقة بحالة أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي التي وافق عليها المؤتمر العام لليونسكو في نوفمبر ١٩٩٧.

٩. يجب على صناع القرار الوطنيين والمؤسسيين أن يضعوا الطلبة واحتياجاتهم في مركز اهتماماتهم و أن يعتبروهم شركاء رئيسيين وأصحاب مصلحة مسؤولين في تجديد التعليم العالي. كما ويجب تطوير خدمات الإرشاد والتوجيه، بالتعاون مع المنظمات الطلابية، لمراعاة احتياجات فئات المتعلمين الأكثر تنوعًا.

١٠. يجب اتخاذ أو تعزيز التدابير لضمان مشاركة المرأة في التعليم العالي، ولا سيما على مستوى صنع القرار وفي جميع التخصصات التي تكون فيها المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا. اذ ان هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لإلغاء كل القوالب النمطية بين الجنسين في التعليم العالي، والتغلب على العقبات وتعزيز وصول المرأة إلى التعليم العالي أولوية ملحة في عملية تجديد النظم والمؤسسات.

١١. ينبغي الاستفادة بشكل كامل من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة لتجديد التعليم العالي عن طريق التوسيع والتنويع، وبجعل المعرفة والمعلومات متاحة لعامة الجمهور. وينبغي ضمان الوصول المتكافئ إليها من خلال التعاون الدولي والدعم للبلدان التي تفتقر القدرة على الحصول على مثل هذه الأدوات.ويجب توطين هذه التقنيات للاحتياجات الوطنية والإقليمية والمحلية وتأمين الأنظمة الفنية والتعليمية والإدارية والمؤسسية للحفاظ على هذه الأولوية.

١٢. التعليم العالي يجب ان يعد خدمة عامة. في حين أن مصادر التمويل المتنوعة، الخاصة والعامة، ضرورية، اذ يبقى الدعم العام للتعليم العالي والبحوث ضروريًا لضمان تحقيق متوازن لمهامه التعليمية والاجتماعية. ويجب أن تكون الإدارة والتمويل في التعليم العالي أداة لتحسين الجودة والأهمية. مما يتطلب تطوير قدرات واستراتيجيات التخطيط وتحليل السياسات المناسبة، على أساس الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسلطات الدولة المسؤولة. إن الحكم الذاتي على إدارة الشؤون الداخلية أمر ضروري، ولكن مع مساءلة واضحة وشفافة للمجتمع.

١٣. إن البعد الدولي للتعليم العالي جزء متأصل من جودته، اذ يجب أن تقوم الشبكات التي برزت كوسيلة رئيسة للعمل على أساس المشاركة والتضامن والمساواة بين الشركاء. و يجب وقف هجرة الكفاءات العلمية لأنها هجرتها حرم البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الخبرة الرفيعة المستوى اللازمة لتسريع تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. ويجب أن تكون الأولوية لبرامج التدريب المعطى في البلدان النامية، في مراكز الامتياز التي تشكل شبكات إقليمية ودولية، مع فترات قصيرة من الدراسة المتخصصة والمكثفة في الخارج.

١٤. ينبغي التصديق على المعايير الإقليمية والدولية للاعتراف بالدراسات والدبلومات وتنفيذها، بما في ذلك التصديق على المهارات والكفاءات وقدرات الخريجين، مما يسهل على الطلبة تغيير الدورات الدراسية، لتسهيل التنقل داخل وبين النظم الوطنية.

١٥. مطلوب شراكة وثيقة بين جميع أصحاب المصلحة – صناع السياسات الوطنية والمؤسسية، والحكومات والبرلمانات، ووسائل الإعلام، وهيئة التدريس والعاملين ذوي الصلة، والباحثين، والطلاب وأسرهم، وعالم العمل، والجماعات المجتمعية للشروع في التدريب من أجل الإصلاح المتعمق وتجديد التعليم العالي. (UNESCO,1998)

الفصل الثالث

يتوزع هذا الفصل على ثلاثة محاور (الدراسات السابقة، سيناريو الاستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم الجامعي والاستنتاجات والتوصيات)

اولا: الدراسات السابقة

(دراسة، بريهي، عبد، عبيد، ٢٠١٦) (واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعملية الإصلاح)

ان هدف هذه الدراسة هو التعرف على واقع التعليم الجامعي في العراق للمدة ١٩٩٧ وحتى ٢٠١٢ من خلال استخدام البيانات عن الدراسات الأولية والعليا ومعرفة التحديات التي تواجه عملية الإصلاح ومن خلال الظروف التي مر بها العراق خلال المدة الممتدة في الدراسة انعكست على واقع حال كافة المتغيرات الاقتصادية وبالتالي كانت المؤشرات المتحصلة من الدراسة التطبيقية التي حصلنا عليها جراء دراسة الحقائق الرقمية كانت مؤشرات ليست بالمستوى المطلوب وبالتالي كان دور التعليم في رفد المسيرة الاقتصادية ضعيفا الى حد ما جراء الظروف الطارئة التي مر بها البلد.

(دراسة الحيدري، ٢٠١١) (واقع التعليم العالي في العراق بين التحديات والضرورة)

عانى نظام التعليم العالي في العراق بكل جوانبه من مشاكل عدة، تضاعفت بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة، إذ أدى الحصار الاقتصادي في عقد التسعينيات من القرن الماضي وعمليات النهب

والخراب والتدمير بعد تغيير النظام السابق عام ٢٠٠٣ إلى انهياره التام.

ومن الأهمية الإسراع بالعمل في هذا القطاع لإعطاء الثقة للمجتمع بوجود عصر جديد وعودة الحياة الطبيعية، فضلاً عن أهمية دور التعليم العالي في العراق الجديد لإرساء الأسس الصحيحة لمفاهيم المجتمع الحديث والتطلع بتفاؤل كبير للفترة القادمة.

ناقشت الدراسة مشاكل التعليم العالي في العراق من حيث الأسلوب والطريقة والمحتوى، ومكونات الجامعة العصرية، وأدواتها الحديثة واقتراح إستراتيجية واضحة من خطط (قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى) للإصلاحات الضرورية لهذا القطاع.

دراسة(مرجين،٢٠١٧)(إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا – الواقع والمستقبل)

إن إصلاح التعليم الجامعي يمثل عامل أساس في عملية إصلاح المجتمع وتحديثه، نظرا للدور المهم الذي يقوم به التعليم الجامعي في بناء المجتمع ومؤسساته المتنوعة، كما أن اتجاه ومستقبل المجتمع مرتبط بنوعية التعليم الجامعي، الذي لابد أن ا لخطط المجتمع التنموية، وتكمن أهمية الموضوع كونه يتناول مسألةً في غاية الأهمية، والي إصلاح العملية التعليمية في الجامعات، التي الي من أعظم لوازم البناء القيمي للفرد، بالشكل الذي يؤهله للمساهمة في بناء وطنه، ومن ثم يمكن القول: إن الحاجة إلى إصلاح التعليم الجامعي في ليبيا أمر لا ينقضي بابتكار نظرية أو مجموعة نظريات تجدد العملية التعليمية، وتقوم عناصرا، إنما يتم ذلك من خلال ربطه باحتياجات المجتمع والتنمية، ومن ثم فإن المرحلة الانتقالية التي نعيشها حالياً تحتاج إلى عقلية جديدة، وخيال مبدع، ووجدان متحرك، كما أننا في حاجة إلى جامعات تقودنا نحو إنتاج العقول والأفكار، لا إنتاج قوالب جامدة ومتكررة، وبشكل عام فإن مشروع إصلاح منظومة التعليم الجامعي يقوم على أربعة أسس، الأولى تتمثل في استقلالية الجامعات، والثانية تتجلّى في الحوكمة الرشيدة في إدارة الجامعات، والثالثة تتمثّل في توفير الحوافز اللازمة لتحسين أداء من يقدمون الخدمات التعليمية واستجابتهم، سواء أكانوا من أعضاء هيئة التدريس، أم من الكوادر المساندة، أم من الموظفين، أم من غيرهم، والرابعة والأخيرة الي المشاركة الفعالة للأطراف المعنية بالعملية التعليمية في عمليات الإصلاح.

ثانيا: سيناريو الستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الجامعي

يواجه التعليم العالي في مطلع الألفية الثالثة تحديات ومشاكل تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، من ترسيخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعه التواصل التقني-المعلوماتي. ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عن ما تواجهه مؤسسات التعليم العالي من تحديات تتصل بالزيادات المتحققة في بطالة الخريجين والتوجه نحو الخصخصة وانخفاض الدور الحكومي، وتدني قطاع الانتاج في شؤون التعليم العالي.(بوطانه، ٢٠٠١: ٦١)

ومن اخطر تلك الأزمات اعتماد مؤسسات التعليم العالي في العراق صورة نمطيه واحده عبر منظومة واحدة من الأنظمة واللوائح والإجراءات والممارسات حيث فقدت كل جامعة بنيتها و استقلاليتها وشخصيتها الاعتبارية ومرونتها الإدارية و المالية وقدرتها على مواجهه التحديات والأزمات. وتمثلت تلك الأزمات بالاتي: (كاظم، ١:٢٠١٠)

[١]: تباطؤ التوسع الأفقي في المؤسسات والبرامج التعليمية، فضعف عضو هيئه التدريس وازدحام القاعات والمختبرات أدى ذلك الى انخفاض كفاءة التعليم وضعف المخرجات وفقدان سوق العمل الثقة في مخرجات معظم مؤسسات التعليم العالي.

[٢]: ضعف التوسع العمودي في البرامج فقلت فرص التعليم إمام الشباب الطموح الباحث عن المستقبل بسبب النظرة القاهرة لدى عدد من المسؤولين والمخططين للتعليم العالي الذين اقتنعوا بفكر ه الزام الشباب سلوك مسارات معينه يجب ان لا يطمحوا الى تجاوز ها بحجه ان سوق العمل لا يحتاج الى تلك المستويات العلمية

[٣]: توقف صور البعثات والتأهل والتطور لأعضاء هيئه التدريس فكانت النتيجة هجرة العديد من الكفاءات التعليمية في جامعاتنا وكلياتنا واستبدالهم بمدرسين حديثي التخرج في فترة التسعينات.

[٤]: عدم انفتاح مؤسسات التعليم العالي على كافه مؤسسات المجتمع وضعف ارتباطها بسوق العمل فتجذرت الفجوة بين النظرية والتجربة وبين العلوم والمهارات.

[٥]: عدم توفير المرونة الإدارية والإمكانات المالية لدى الجامعات

ان أزمة المجتمع العراقي هي في الأصل أزمة تعليمية بالدرجة الأولى، قبل أن تكون أزمة سياسية، اذ يحتاج إلى فتح قنوات حوار ونقاش بين أطراف العملية التعليمية كافة، وإقناعهم بأن حل المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم تتطلب مشاركة الجميع، بغية الوصول إلى مقاربة شاملة، تهدف إلى تحديث فلسفة التعليم الجامعي وتحديد أهدافه وغاياته، وجعله أكثر انسجاما مع حاجات الأفراد والمجتمع، من خلال تشخيص واقع التعليم، وتحديد آليات الإصلاح المطلوبة وخطواته، التي ترتبط بالوعي بدقة الوضع الحالي، وبرؤية شمولية ومنهجية لمستقبل الجامعات ولدورها في عملية التنمية، بحيث يتم وضع التعليم الجامعي في هرم اهتمامات الدولة، وهذا مرتبط بوجود قيادة سياسية واعية بأهمية أن الاستثمار في إصلاح التعليم العالي هو مشروع واعد، وبالتشاور بين كل الأطراف المعنية، كذلك ضرورة وضع ميزانية محددة وواضحة للصرف منها على عمليات الإصلاح، يتطلب وجود رؤية وفلسفة وأهداف وسياسات لتطوير التعليم وإصلاحه.

اذ ان ظهور الانتاج الالي واستعمال الحواسيب والاستعمال النووي والليزر وغيرها اثرت في تركيبة العمالة وهذا ادى الى اختفاء الوظائف التي تتطلب

مهارة اقل وتزايد الطلب على المتخصصين الماهرين الذين ينجزون اعمال معقدة باستيعابهم التغيرات التقنية السريعة الامر الذي اضطر العامل الى تغيير مهنته مما ترتب على الجامعة مسؤولية اعادة النظر في اهدافها وبرامجها وطرائقها لملائمة هذه التغيرات وتقديم مخرجات بجودة عالية تتناسب ومتطلبات سوق العمل (الكناني، والسامرائي، ٢٠١٣: ٢١)

يعد الحوار امرا حاسما في اصلاح التعليم الجامعي ونحن ننظر اليه على انه مهم ولاسيما ان الجامعة توظف وسائلها كي تجسد دعما للمجموعات وللجهاز العامل في مشروعات تطوير واصلاح التعليم الجامعي ان الاصلاح المهم في التعليم يعني تبني وسائل جديدة لتقديم المعرفة وفهما جديد للعلاقة بين هيئة التدريس والطلبة وتتحدى عملية الاصلاح نظرية المعرفة والهوية المهنية والتجارب المؤسساتية لدى العديد من افراد الهيئة التدريسية وهي تشمل الاصلاح والتغيير الثقافي في الاقسام العلمية. ان التعلم تعاوني اي انه يسير باتجاهين الجامعة التي يجب ان تكون منفتحة وقادرة على التعلم من الممارسات التي تجري في الكليات كي تطور مفهومها عن الاهداف بطريقة غنية ومتدفقة فضلا عن ان يكون النظام تبادليا وبرغم من صعوبة تحقيق ذلك عمليا الا انه هدف مهم وضروري

يمكن تحديد عدد من اسس سيناريو الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الجامعي ابرزها

١. استقلالية الجامعات.

٢. اعتماد الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات الجامعية.

٣. تطبيق مبدأي المسائلة و المحاسبية.

٤. تفعيل مبدا الحوافز اللازمة لتحسين أداء من يقدمون الخدمات التعليمية واستجابتهم، سواء كانوا من أعضاء هيئة تدريس، أم من العاملين المساندين.

٥. مشاركة جميع الاطراف الفعالة المعنية بالعملية التعليمية في عمليات الإصلاح ومنها المجتمع.

٦. أن تقوم وزارة التعليم العالي بمراجعة أهدافها، ومقارنتها مع أهداف الدول التي مرّت بظروف وأحداث مماثلة

٧. الحاجة إلى وجود قيادات أكاديمية وإدارية على دراية ووعي بأهمية ضرورة و قيمة الإصلاح والتطوير

٨. يؤمن من بيده الامر اهمية الحاجة إلى مراجعة النظام الجامعي بأهدافه وبرامجه من منظور الجودة وضمانها.

٩. إعادة الهيكل التنظيمي لقطاع التعليم الجامعي بالمستوى الذي يتعاطى مع واقع التعليم الجديد، بعيداً عن المحاصصة السياسية، فضلا عن اعادة تقييم العاملين في قطاع التعليم العالي، من مديري إدارات ورؤساء أقسام، فالإصلاح الحقيقي يحتاج إلى وجود إدارات غير مثقلة بالقيود البيروقراطية، وتعمل وفق نظم وآليات محددة تضمن الجودة والشفافية وحسن الأداء.

١٠. أن يشق الإصلاح طريقه من الوزارة، مروراً بالجامعات، ثم الكليات، ثم الأقسام العلمية وصولاً إلى القاعات الدراسية، وهذا التسلسل في الإصلاح

ينبغي أن يشكل انشغالاً أساسياً يسير على وفق أولوية منهجية.

١١. إعادة النظر في رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، ورؤساء الأقسام العلمية، على ضوء الأداء السنوي لكل منهم.

١٢. استقلالية الجامعات عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واحترام الاستقلال الإداري والمالي لهذه المؤسسات، ووضع تصور لحوكمة الجامعات وعلاقاتها مع الوزارة، مع التأكيد على دور مجالس الجامعات والكليات والاقسام في وضع استراتيجيات إدارتها، وطرق تطويرها، عبر رسالة وأهداف واضحة في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والمنافسة والإبداع، والحرية في تطوير برامج تعليمية وبحثية ذات صلة بالمجتمع، وتخضع للتقييم والتدقيق المستمرين من قبل دائرة الاعتماد الوطني لضمان الجودة، الذي عليه أن يقدّم لها النصح والمشورة في مجال التطوير المستمر.

١٣. الاهتمام في كليات التربية، ووضع معايير خاصة في عملية قبول أعضاء هيئة التدريس بها، فضلا عن معايير خاصة لقبول الطلبة، فالقصور في العملية التعليمية يبدأ من فترة إعداد التدريسين في كليات التربية الذين سيكونون من مدخلات نظام التعليم العام.

١٤. ايلاء الجوانب النوعية الاهمية وعدم الركون للجوانب الكمية فقط، عند تأسيس الجامعات، أو فتح الاقسام، اذ أدّى التزام الدولة بتوفير مقعد في الجامعة لكل خريج من الدراسة الثانوية إلىٰ تردّ في حجم كل ما يتعلق بالحياة الجامعية وجودته.

١٥. إعادة النظر في اسس ومعايير قبول الطلبة في الجامعات، ويمكن اعتماد اختبارات الكفايات التي يتم على أساسها تصنيف الطلبة إلى أكثر من مجموعة، ومن ثم يتم وضع برامج تدريبية للطلبة الأقل مستوى، بغية تهيئتهم للدراسة الجامعية.

١٦. تفعيل اسلوب التعلم الذي يشجع الطالب على البحث والتفكير، والحصول على المعلومات بنفسه، والابتعاد عن نمط التدريس القائم في التلقين والحفظ، واسترجاع المعلومات.

١٧. وضع برامج لقياس مخرجات الجامعات، من خلال الاختبارات العامة السنوية، التي تقيس قدرتهم على تمكنهم من التحليل والتركيب والتقويم وعدم الوقوف عند الاستيعاب والفهم ويكون ذلك من قبل مؤسسات متخصصة محايدة.

١٨. توافر متطلبات العمل الجامعي من الموارد المالية والمادية والبشرية للجامعات والكليات واقسامها، ومن ضمن تلك الألويات تأتي المكتبات الحديثة، والمختبرات جيدة التجهيز، وتقنيات المعلومات والاتصال المختلفة.

١٩. الاهتمام بتحسين الوضع المادي لهيئات البحث والتدريس، وتطوير قدراتهم المعرفية، وتطوير المناهج التعليمية، وأساليب التدريس والتقويم المساعدة على التفكير النقدي والإبداع.

٢٠. توافر المكتبات المرجعية في كل الجامعات،

التي تهتم بتأمين الكتب والدوريات العلمية من خلال الاشتراك مع خزائن المعلومات الدولية الإلكترونية.

٢١. تبادل الخبرات مع العلماء والخبراء الدوليين واستقطابهم لزيارة الجامعات الحكومية، وإجراء أبحاث مشتركة، أو تقاسم تدريس بعض المقررات، أو الاشتراك في عمليات الإشراف في مشاريع التخرج، أو رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه.

٢٢. اعتماد سياسة واضحة وشفافة لاستقطاب الكفايات العلمية المهاجرة.

٢٣. ايجاد برامج تحفيز و جوائز سنوية لأفضل باحث وأفضل أستاذ جامعي، وأفضل برنامج، وأفضل جامعة.

ان سيناريو الاستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم الجامعي يجب ان يتضمن

* إيجاد المناخ الأكاديمي المساعد على حرية الفكر والتعبير والنشر.

* تبني استراتيجية واضحة لتطوير برامج التعليم الجامعي ومناهجه، بحيث تحقق الأهداف المجتمعية المرجوة منها وتواكب الجديد في العلم والتكنولوجيا.

* تحديث مناهج التعليم الجامعي بالاعتماد على مبدأي الاصالة والمعاصرة في تحديث المناهج والاخذ بنظر الاعتبار التسلسل المنطقي للعلوم من خلال عدم اغفال مناهج التعليم العام.

* الاهتمام بتوافر الكتاب الجامعي في مختلف التخصصات، وتشجيع حركة الترجمة والتأليف؛ لتوفير المراجع المناسبة لتعميق معارف الطلبة، وتمكينهم من تسخير هذه المعرفة لخدمة المجتمع والبيئة.

* تعريب المناهج الجامعية بما يحقق الإبداع، ويضمن الأصالة في اكتساب المعرفة وتوطينها ونشرها، مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية اللغات الحديثة التي يجب أن ينظر إليها كلغة تواصل، في حين تشكل اللغة العربية لغة التفكير والإبداع.

* الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس، لانهم نقطة الارتكاز الأساسية لإنجاح الإصلاح، وتحفيزهم مادياً ومعنوياً، وتعبئتهم وإشراكهم في جميع مراحل العملية الإصلاحية، بقصد ضمان مشاركتهم ومساهمتهم الفعالة في مجهودات الإصلاح، فضلا عن بناء برامج لرفع قدرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات على مدى سنوات خدمتهم، ووضع قواعد وأسس جديدة تقوم على معايير محددة وواضحة، لاختيار أعضاء هيئة التدريس الجدد وتعيينهم وترقيتهم.

* الاهتمام بإنشاء مراكز لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية في مختلف الجامعات؛ للرفع من مستوى التدريس فيها، عن طريق الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة في هذا الجانب.

(الكناني، ٢٠٠٥: ١٥٢) (ابراهيم، ٢٠٠١: ٣٢٩- ٣٣٣) (ضاحي، ٢٠٠٩: ٨١- ٩٥)

ان المناخ الحالي يتطلب من برامج اليوم ان تكون مختلفة تماما من تلك التي جرى تطويرها في عقد الثمانينيات وحتى التسعينيات تحتاج برامج اليوم الى ان تكون ايسر في وصولها الى الأكاديميين وتنميط

بيئات التعلم التي نعلم بها وادراج المشاركين الذين بلغوا في عملهم الاكاديمي مرحلة يستطيعون فيها ان يتكيفوا مع الطبيعة العلمية لمنهاج تعليم وتعلم الطالب في التعليم الجامعي مع الاخذ في الحسبان ان ترتبط المناهج الاكاديمية المختلفة والسياقات المحلية للاكاديمين مع شهادات عليا ومع البنى المؤسساتية التي تشجع التعليم (كيم فريسر، ٢٠٠٨: ٢٢١)

حتى تتغير الجامعات من داخلها فلابد اولا من حدوث تغير حقيقي في المجتمعات خارجها فالجامعة بنت مجتمعها ازمتها ازمته وكما يكون تكون والاصلاح هو في حقيقته سياسي واداري وثقافي واجتماعي وتربوي واهم من ذلك كله القدرة على دفع كلفة الاصلاح والتغيير.

في بيئة متغيرة يبدوا ان المنهاج المستند الى متطلبات المعرفة في عالم اليوم لن يكون مناسبا لعالم الغد فتغير البيئة الاجتماعية وبنية العمل لا يحتاجان معرفة جديدة ومهارات جديدة فحسب بل يحتاجان ايضا الوصول الى التعليم من حيث الكم بشكل متدرج وعلى دفعات وفوري ويسبب مفهوم التعليم المستمر مدى الحياة تحديات جديدة للجامعات في تصميم البرامج، والادارة، وتوجهات المنهاج وفي اساليب التعلم، وفي تقويم الاداء.

ان الفرضية المركزية هي ان التغيير التحويلي والمدعوم في جودة التعليم والتعلم في الجامعات سينجز بطريقة اكثر فاعلية عبر منظور شامل ومتكامل لتطوير التعليم واصلاحه ويحمل هذا المنظور مسلمة ان الالتزام بتسويغ كل نشاطات التعليم الجامعي بما فيها التطوير المهني لهيئة التدريس وتصميم المناهج وانتاج مصادر التعلم والانجاز النشيط لسياسة الجامعة وممارساتها عبر فهم عميق لطبيعة التدريس المستند الى المعرفة الواسعة والتعلم الاكاديمي عبر عملية مستمرة ومتفاعلة.

ان الجامعة مطلوب منها ان تكون طليعية تبحث فيها النظريات الجديدة وتناقش المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والتي تتفاعل بعضها مع البعض الاخر وتحلل بحياد سياسي ودقة علمية وتعمل على ان تطور الكفاءات العالية وانتاج المعارف وتفسح المجال امام المواطنين جميعا ليكونوا ضمن نطاق التربية المستدامة وان تمنح المجتمع الفرصة لمواجهة التحديات وحل المشكلات التي تعترضه (حلاق، ٢٠٠٠، ١٥)

ان التحولات النوعية التي تجري في المجتمع بوتائر متسارعة تلقي على عاتق المؤسسة الجامعية مسؤولية مزدوجة فمن ناحية عليها ان تواكب الجهود المبذولة لتجاوز الواقع وتحقيق الطموح ومن ناحية اخرى عليها ان تكون رؤية واضحة ودقيقة لما سيحدث في مديات الزمن المختلفة، بحيث تكون دائما متقدمة في رؤيتها على المؤسسات الاخرى القائمة في المجتمع ومن ثم يجب ان تكون هذه المؤسسة رائدة من ناحية التنظيمات والانشطة لانها الاعمق ادراكا لواقع المجتمع وبيان اهدافة (الكناني، ٢٠٠٥، ١)

إن التعليم الجامعي يحتاج إلى إصلاح وتحديث

دؤوبين، يواكبان العصر ومتغيراته، بيد أن عملية الإصلاح تستدعي الربط بين خطط الإصلاح العامة وتجويدها وبين تحسين مسيرة التنمية البشرية، التي تقوم على تنمية رأس المال البشري، والتنمية الاقتصادية، والتنمية التقنية، فالعلاقة وثيقة بين التقدم في جهود الإصلاح التعليمي والتقدم في التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي يجب معه دعم عملية التنمية في المجالات كافة، إذا أريد لجهود الإصلاح أن تؤتي ثمارها على النحو المراد لها في تقييم النظام التعليمي(مخيمر، أبوطه: ٢٠١٠م: ٢١)، كما يمكن طرح برنامج الجودة وضمانها كمدخل لإصلاح منظومة التعليم الجامعي من خلال استخدامها في عمليات التقييم والتقويم.

إن العالم اليوم قد تغير وتغيرت معه التوقعات التي ينتظرها من منظومة التعليم الجامعي، فلم يعد التركيز على النواحي الكمية، إنما أصبح التركيز والاستناد على النواحي النوعية وحاجة السوق والمجتمع للتخصصات المتنوعة، ان الاصلاح والتطوير سيوفر لنا جسرا للاندماج في عالمنا الجديد.

ثالثا: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من خلال ما تم ذكره من مفاهيم متعلقة بأهمية التعليم الجامعي والتحديات التي يواجهها التوصل لعدد من الاستنتاجات:

١. دور التعليم الجامعي دور مهم وواضح في تلبية متطلبات المجتمع من خدمات.

٢. إن تطور التعليم كان متباطئ للغاية بسبب عدم توفر الظروف الملائمة لدعم هذا القطاع الحيوي وبالتالي فان هذا المتغير يقع ضمن ذات الظروف الاقتصادية العامة للبلد لذا فليس من المتوقع ان يكن هنالك أثر كبير له على التنمية الاقتصادية.

٣. ان ما تعرض له البلد من ازمات وحروب وحصار اقتصادي انعكس على التعليم الجامعي والذي كانت صورته واضحة على واقع التعليم.

التوصيات:

يعطي تحليل تجربة الدول الأوروبية أسبابًا للاستنتاج بأن الإصلاح، الذي يمكن أن يسهل التغلب على مشاكل التعليم الجامعي في العراق وذلك من خلال:

* المساهمة في تطوير وتحسين التعليم على جميع المستويات، من خلال إعداد برامج تدريبية لجميع العملين في التعليم الجامعي.

* تطوير مفهوم الدولة القائم على أسس علمية لتطوير التعليم الجامعي وتنفيذ سياسة واضحة ومتسقة لإصلاحه.

*تطوير المعرفة ونشرها من خلال البحث وتوفير الخبرة ذات الصلة، كجزء من خدمتها للمجتمع، لمساعدة المجتمع العراقي في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي أيضًا كبحوث في العلوم الاجتماعية، العلوم الإنسانية والفنون الإبداعية.

* العمل على تعزيز الأمن والاستقرار داخل

الجامعات والمعاهد العالية وأبعادها عن الصراعات السياسية والمذهبية والطائفية.

* التأكيد على الوسائل الموجهة نحو السوق لتنفيذ هذه السياسة.

* تنشيط نظام العمل بمتطلبات الجودة والارتقاء بالتعليم إلى المستويات الدولية، سواء من حيث كفائتة الداخلية أو الخارجية وعلى نطاق التعليم الحكومي أو الأهلي، ولضمان الاعتراف الإقليمي و الدولي بهذه المؤسسات.

* التشجيع على إنشاء أنواع وأشكال مختلفة من مؤسسات التعليم العالي.

* تحفيز مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية على استخدام أموال الدولة بشكل فعال وتوسيع نطاق مصادر التمويل.

* مراجعة دور الدولة والحكومة في تطوير التعليم العالي وتقييد إدارتهما وتدخلهما في الشؤون التربوية.

* تطبيق اللامركزية وتزويد المؤسسة التعليمية الحكومية باستقلالية أكبر في الإدارة.

* التشجيع والمساعدة في تطوير القطاع الخاص للتعليم الجامعي.

* تحديد الأولويات وتكثيف الاهتمام بالأهداف النوعية والعادلة للتعليم.

المصادر

* بريهي، فارس كريم، وعبد، ناظم عبد الله، عبيد، مهند خليفة، ٢٠١٦ مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والأربعون.

* بوبطانة، عبد الله، ٢٠٠١، تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الإعمال. الرياض مطبعة مكتبة التربية العربي لدول الخليج.

* حلاق، جاك، التربية والعولمة، المعهد الدولي للتخطيط التربوي، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت.

* الحيدري، عبد الباقي، ٢٠١١، واقع التعليم العالي بين التحديات والضرورة

* ضاحي، حاتم فرغلي،٢٠٠٩، مستقبل التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين، الجيزة، الدار العالمية للنشر والتوزيع.

* عبد الهادي، حمد أمين، ١٩٧٢، الإدارة العامة في الدول العربية، مطبعة المعارف، بغداد.

* كاظم، الهمام محمود، ٢٠١٠، رؤية مستقبلية للتعليم العالي في العراق (تجربة قوس قزح) اليابانية (نموذجا) جامعة الكوفة، كلية التربية بنات قسم التاريخ.

* الكناني، صبيح كرم، ٢٠٠٥ متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في كليتي التربية ابن الهيثم وابن رشد، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد

* الكناني، صبيح كرم، والسامرائي، مهدي صالح، نظام إدارة الجودة الايزو مدخل لتحسين اداء الجامعات، ٢٠١٣، دار كنوز المعرفة، عمان.

* مخيمر، محمد أمين، موسي فايز أبو طه، ٢٠١٠، طريق لم يسلك بعد، دار الكتاب الجامعي العين دولة الإمارات العربية المتحدة ط١.

* مرجين، حسين سالم، ٢٠١٧، إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا – الواقع والمستقبل، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، ليبيا.

*https://www.educationalpathways international.org/the-importance-of-university-education-in-developing-countries/

*Michael Braweed, 1970,University planning and Design, ,Newyork

*Tatiana, Ivanovna Avdeeva 2017, Problems and Prospects of Higher Education System Development in Modern Society, European Research Studies Journal Volume XX, Issue 4B, 2017

*UNESCO. Director-General, 1987-1999 (Mayor, F.). writer of foreword